

## وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٢ (قانوني)

تنظيم تداول تقاوى القطن في السنة الزراعية ٢٠٠٢/٢٠٠١

نائب رئيس الوزراء

## وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على المادة (٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة؛  
وعلى ما عرضه علينا السيد المهندس رئيس الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى؛

### قرر:

**ماده ١ - تصرف تقاوى القطن لجميع فئات زراع القطن على الوجه التالي :**

(أ) تخصيص تقاوى القطن الازمة للمساحات المتعاقد عليها مع الإدارة المركزية  
لإنتاج التقاوى سواً مع الجمعيات التعاونية الزراعية للإصلاح الزراعي  
أو الائتمان أو الأفراد الذين ينطبق عليهم شروط التعاقد والذين تبلغ مساحتهم  
القطنية ١٥ فداناً فأكثر من الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى بوزارة الزراعة.

(ب) تقدم طلبات الحصول على التقاوى لجميع التعاقدات وتحرر العقود وتراجع  
مستندات صرف التقاوى بإدارات إنتاج التقاوى بالمحافظات وتسددها إليها  
أثمان التقاوى وتسلم التقاوى المتعاقد عليها من الجهة التي تحددها إدارة  
إنتاج التقاوى بالمحافظات (بنك التنمية والائتمان الزراعي - التعاون).

(ج) تخصص الإدارة المركزية لإنتاج التقاوى تقاوى القطن الازمة لزراع الجمعيات التعاونية  
الزراعية للإصلاح الزراعي والائتمان غير المتعاقد معها على إنتاج التقاوى  
ويتم صرف هذه التقاوى لهؤلاء الزراع من الجهة التي تحددها إدارات إنتاج  
التقاوى بالمحافظات التابعين لها (بنك التنمية والائتمان الزراعي - التعاون).

**ماده ٢ - تصرف تقاوى القطن للزراعة بواقع ٣٠ كجم للفدان لجميع الأصناف عدا الأصناف  
منزوعة الرغب بالحامض يتم صرف ٢٠ كجم للفدان ويتم صرف احتياجات الترقيع علاوة  
على ذلك طبقاً للتعليمات المنظمة والتي تصدرها الوزارة في هذا الشأن.**

**ماده ٣ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري ، ويعمل به من تاريخ نشره .**

صدر في ١٥/١/٢٠٠٢